الأنباء
الجمعة 3 فبراير 2017

النصف يشيد بقرار «الأعلى للبترول» إلغاء مناقصة الأنابيب النفطية

راكان النصف

أشاد النائب راكان النصف بقرار المجلس الأعلى للبترول بإلغاء مناقصة الأنابيب النفطية، مشيرا الى أن القرار جنب الحكومة أزمة سياسية وأنقذ المال العام من اعتداء واضح تورطت فيه أجهزة حكومية.

وقال النصف في تصريح صحافي امس ان موقف «الأعلى للبترول» وسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك يحسب لهما التصدي لهذه الحالة من الفساد الإداري والمالي، داعيا في الوقت ذاته الى تفعيل ما جاء في ديوان المحاسبة من ملاحظات ومحاسبة المخطئين.

على صعيد آخر، حذر النائب النصف من تحويل جلسة الإيداعات المليونية الى جلسة سرية، مبينا أن من حق الشعب معرفة التفاصيل المرتبطة بإحدى أهم حادثة فساد تشريعي وسياسي مرت على الكويت.

وقال النصف انه وقع على طلب عقد الجلسة لإيمانه بأن الملف يجب ألا يطوى بسبب نقص التشريعات لاسيما أن قرار النيابة بحفظ القضايا جاء بسبب قصور تشريعي وليس براءة.

هايف: لجنة تحقيق في قرارات «الشؤون» حول ذوي الاحتياجات والمساعدات الاجتماعية والنقابات والاتحادات

محمد هايف

كشف النائب محمد هايف عن عزمه التقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قرارات وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بخصوص ذوي الاحتياجات الخاصة والمساعدات الاجتماعية والنقابات والاتحادات.

وأوضح في تصريح له بمجلس الأمة اليوم أن هدف اللجنة بحث سبل تصحيح المسار وانه إذا لم يؤد هذا المقترح إلى نتيجة فتوجد لدينا أدوات دستورية للتعامل مع هذا الملف.

وقال هايف: إن الوزيرة تحت المراقبة والرصد منذ فترة طويلة وسنعطيها الفرصة لإصلاح قراراتها غير الانسانية التي كانت محل نقد الشارع الكويتي، معتبرا أن مرور هذه القرارات على مجلس الأمة من دون مساءلة سيكون نقطة سوداء للمجلس الحالي.

وأضاف أن الكويتيات أصبحن يستجدين المساعدة من أجل سداد ديونهن واستمرار هذا الوضع قد يقود عددا منهن إلى السجون بسبب تضييق الوزيرة عليهن متناسية الهدر في العديد من الجهات ومنها ما يتبعها كالخطوط الجوية الكويتية.

من جانب آخر، أكد هايف أن السجالات التي حدثت أخيرا تؤكد أهمية لجنة الظواهر السلبية، مشددا على ضرورة تفعيل اللائحة الداخلية لمحاسبة النائب الذي يتخطى القيم والأخلاق والعادات والتقاليد.

المطيري: الموافقة على خروج العامل قبل السفر بثلاثة أيام

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا بقانون بشأن إضافة مادة تحت رقم 70 مكرر إلى القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، جاءت مواده كالتالي:

مادة أولى: وتضاف إلى قانون رقم 6 لسنة 2010 تحت رقم مادة 70 مكرر: يجب على العامل أو رب العمل التقدم بطلب إلى الإدارة المختصة للحصول على تصريح بالخروج من البلاد يحدد به نوع الإجازة ومدتها والغرض منها، وذلك قبل واقعة الخروج بثلاثة أيام عمل على الأقل، ويجب توقيع العامل ورب العمل على طلب التصريح.

وفي حالة اعتراض رب العمل أو الإدارة المختصة يكون للعامل الحق في اللجوء إلى لجنة تشكل للبت في تظلمات خروج الوافدين بالوزارة المختصة والتي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص، كما يحق لرب العمل الاعتراض على قرار اللجنة خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ علمه بقرارها.

وفي حالة الضرورة القصوى للسفر يجوز للعامل الخروج من الدولة بعد إخطار رب العمل الجهة المختصة بموافقته على قيام العامل بالإجازة.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون كما يلي: صدر القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل بالقطاع الأهلي لينظم العمل في القطاع الأهلي ويحفظ حقوق العاملين وأصحاب العمل والعلاقة بينهم، وقد أثبت الواقع العملي لتطبيق القانون أنه يشوبه بعض الثغرات فيما يتعلق بحفظ حقوق أصحاب العمل عندما يسافر العامل دون علم أو إخطار صاحب العمل خاصة إذا كان العامل مسؤولا عن أموال نقدية أو عينية تحت تصرفه أو بحوزته مما يتسبب بخسائر كبيرة لصاحب العمل في حالة مغادرة العامل البلاد بشكل نهائي وعدم عودته، لذا جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادة تحمل رقم 70 مكرر ليعالج القصور، ولحفظ حقوق أصحاب العمل عبر إلزام العامل بإخطار الإدارة المختصة ورب العمل برغبته بالسفر والحصول على تصريح بالخروج من البلاد يحدد به نوع الإجازة ومدتها والغرض منها أسوة بما هو معمول به للعاملين في القطاع العام.

الفضالة: ندعم العدساني في «الإيداعات» ومستعدون للذهاب إلى أبعد مدى

يوسف الفضالة

أعلن النائب يوسف الفضالة عن دعمه لمساعي الكشف عن الأسماء والمبالغ المأخوذة في قضية الإيداعات المليونية، وأنه وقع طلبا لتخصيص ساعة من جلسة 14 فبراير لمناقشة القضية.

وقال الفضالة: ندعم جهود النائب رياض العدساني في تلك القضية ومستعدون للذهاب بها إلى أبعد مدى لأن من حق الشعب الكويتي معرفة كل التفاصيل في هذه القضية، وكيف تم سلب أمواله.

وفي موضوع آخر، أوضح الفضالة أن ما حصل في جلسة أمس من سجال نيابي أمر مؤسف، مؤكدا ضرورة أن يحرص جميع النواب على الارتفاع بلغة الحوار داخل قاعة عبدالله السالم وبطريقة معالجة الخلافات.

الفضل يسأل عن وقف بدلات المواقع الخارجية في «الإعلام»

أحمد نبيل الفضل

وجه النائب احمد الفضل سؤالا برلمانيا الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب سلمان الحمود جاء فيه: معلوم ان وزارة الإعلام لديها مواقع خارجية وبالتالي تلك المواقع يشرف عليها مهندسون وفنيون، وتكون تلك المواقع عادة بعيدة عن المبنى الرئيسي لوزارة الاعلام وأحيانا تكون في مناطق صحراوية لمتابعة الأجهزة التابعة للوزارة. الا أنه علمنا مؤخرا أنه صدر قرار من قبل الوزارة بوقف صرف بدلاتهم دون ابداء الأسباب.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: كم عدد المهندسين العاملين في وزارة الاعلام؟ وكم عدد الفنيين العاملين لدى الوزارة؟ وما هي تخصصاتهم؟ وكم عدد العاملين خارج المبنى الرئيسي للوزارة من المهندسين والفنيين المشرفين على المواقع التابعة للوزارة؟ يرجى تزويدي بكشف مفصل. وما قيمة البدلات التي يتقاضونها المهندسون والفنيون كل على حدة؟ وهل صدر قرار إيقاف البدلات لهم خطيا أم هو اجتهاد من معاليكم ام من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او أي قيادي آخر؟ يرجى بيان أسباب إيقاف البدلات. وهل قرار إيقاف البدل سرى على جميع المهندسين والفنيين أم انه طبق على فئة دون الأخرى؟ ومنذ متى تم إيقاف البدلات فعليا؟ وهل القرار مازال قائما؟ ان كانت الإجابة بالنفي.. هل تم صرف البدلات لهم بأثر رجعي من تاريخ الإيقاف؟ هل هناك قرار صادر بصرف بدل موقع للمهندسين والفنيين؟ ان كانت الإجابة بالإيجاب. يرجى بيان متى كان صدور القرار. وهل هناك مخاطبات بين الموظفين المتضررين من وقف صرف بدل موقع لهم مع الجهات الرسمية للوزارة في هذا الشأن؟ ان كانت الإجابة بالإيجاب. يرجى تزويدي بنسخة من تلك المخاطبات وردود المسؤولين عليها.

حرصاً على تنظيم الوضع القائم والبعد عن القضايا الخلافية

الشاهين: تقدّمت وعدد من النواب باقتراح بشأن الفتوى والتشريع وقضايا الدولة

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه وعدد من النواب باقتراح بقانون لإنشاء هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة، مبينا أن الهدف من المقترح تنظيم الهيئة التي مازالت تعمل وفق قانون صدر في عام 1960.

وأوضح الشاهين في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة أن المقترح يضمن حقوق العاملين في الفتوى والتشريع والالتزام بالدستور لأن الدستور ينص في المادة 169 يتحدث عن الدوائر الإدارية وهي موجودة منذ 1981.

وأضاف أن المادة 170 من الدستور تكلمت عن الفتوى والتشريع وهي موجودة منذ 1960 ولم يجدد قانونها، والمادة 171 من الدستور تكلمت عن دمج المادتين السابقتين وتشكيل مجلس الدولة.

وأكد أن المقترح يحرص على تنظيم الوضع القائم والبعد عن القضايا الخلافية الشائكة التي أعاقت مثل هذه التعديلات في وقت سابق، مشددا على أن الجميع يطمح إلى مجلس دولة يقوم على أساس قوي ومتين.

وشدد على أهمية تحسين وتطوير وتعزيز الجهازين اللذين يتكون منهما وهما الدوائر الإدارية والفتوى والتشريع، مشيدا في هذا الصدد بجهود المحامين والمحاميات والمستشارين في الفتوى والتشريع.

وبين أن عدم إدراك البعض لأهمية دور هذا الجهاز الحيوي واتهامه بخسارة قضايا الدولة غير منصف لأن التزام المحامي ببذل الجهد المطلوب لا يعني تحقيق النتيجة.

وأوضح أن الأحكام القضائية التي تصدر بسبب القرارات الإدارية الخاطئة بالتعيينات انتخابية والتجاوز في الترقيات لا يتحملها محامو الفتوى والتشريع.

وأعرب الشاهين عن أسفه لما شهدته قاعة عبدالله السالم في جلسة أمس الاول، مؤكدا أهمية عدم الخروج عن الدور الدستوري والوطني المنوط بها من قضايا عامة تمس جميع الكويتيين والمحبين لهذه الأرض الطيبة.

هدى المطيري: وزارة شؤون الأمة تولي أهمية كبرى لقياس الرأي حول قضايا الشارع

أكدت مدير إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية بالتكليف في وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة هدى المطيري على ان الوزارة تولي اهمية كبرى لقياس الرأي حول القضايا المهمة التي تمس الشارع الكويتي، وذلك عبر موقع الوزارة الالكتروني والبوابة البرلمانية المعتمدة ضمن البوابة الالكترونية الرسمية للكويت بهدف استشراف التفاعل الشعبي من خلال اسئلة استبيان يعده قسم قياس الرأي العام في الادارة بدعم وتوجيهات الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د.احمد الهيفي. وقالت المطيري ان قياس الرأي في القضايا التي تشكل اهمية كبرى في الساحة المحلية يأتي من خلال دراسة متأنية ومتابعة لما يطرح من موضوعات على جدول اعمال مجلس الامة لخلق نوع من التفاعل الشعبي مع القضايا محل اهتمام السلطتين التشريعية والتنفيذية لاسيما في الجوانب التنموية والاصلاحية. ومضت: ان قضية الاصلاح الاقتصادي والمالي تأتي من الاهمية بمكان نظرا لما يمثله الاقتصاد كشريان رئيسي للتنمية، وهو الامر الذي تعكسه وثيقة الاصلاح الاقتصادي وما تتضمنه من اصلاحات تشريعية ومؤسسية كاستحقاق مهم لمعالجة الاوضاع المالية والاقتصادية، لذلك ارتأيت اعداد استطلاع رأي المواطن حول هذه القضية المحورية التي جاءت كإحدى اهم القضايا التي تشغل المواطن الكويتي والتي كشف عنها استطلاع الرأي السابق على موقع الوزارة. واوضحت ان استطلاع الرأي الجديد الذي دشن على موقع الوزارة والبوابة البرلمانية المعتمدة ضمن البوابة الالكترونية الرسمية للكويت يأتي في سياق سؤال حول اهم عناصر الاصلاح الاقتصادي والمالي، وتم تحديد عدة اختيارات تدور حول ترشيد الانفاق او ترشيد الدعوم وتقييد الاوامر التغييرية وفرض الضرائب على الشركات والخصخصة واصلاح سوق العمل.

أشاروا خلال ندوة أقامتها الجمعية الثقافية الاجتماعية إلى أن تجارة الإقامات وراء هذه الأزمة

ناشطون: علاج خلل التركيبة السكانية يجب ألا يمس كرامة الوافدين

ثامر السليم

نظمت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ندوة بعنوان «الجدل حول التركيبة السكانية» مساء امس الأول في مقر الجمعية بالخالدية حاضر فيها كل من النائب د.عادل الدمخي ود.غدير اسيري وعالية الخالد والناشط علي خاجة وسط حضور شخصيات فكرية وأكاديمية وعلمية وأدبية وثقافية.

في البداية قال النائب د.عادل الدمخي ان المشكلة الحقيقية في التركيبة السكانية تكمن في عدم تطبيق السياسات وعدم الالتزام بالقوانين الموضوعة والأعداد المحددة لكل جنسية، لافتا الى ان الاستثناءات في القوانين هي اكثر من القوانين التي وضعت لهذا الأمر.

وأضاف الدمخي: من صنع تجار الإقامات هي قوانيننا او بالأصح فإن تجار الإقامات هم يصنعون القوانين، مؤكدا أن القوانين لا تتجزأ ولابد أن تكون عادلة وعلى الجميع دون تفرقة ودون تمييز في التطبيق.

واشار الي ان تجار الإقامات او ما يسمى بـ «تجارة البشر» يحصلون على عقود حكومية وبعد انتهاء مدتهم يقوم تاجر الإقامات ببيعهم مرة ثانية داخل الكويت مما يتسبب في تجارة الإقامات ويقوم بأخذ عقد آخر من الدولة، مثمنا دور الجمعيات المدنية في خدمة المجتمع وتوعيته والذي يكون عبر إقامة مثل تلك الندوات التوعوية التي تهتم بالشأن العام.

واستغرب الدمخي التطرق بالحديث إلى تغيير التركيبة السكنية عبر ترحيل الوافدين وإلقاء اللوم عليهم وكأنهم المتسبب الرئيس في هذه المشكلة، مستنكرا تهديد الناس بين الحين والأخر بالتسفير والترحيل لارتكابهم مخالفات مرورية وإهدار كرامات الناس بهذه الطريقة.

وتساءل هل هؤلاء الوافدون الذين نلقي باللوم عليهم دخلوا إلى الكويت بصورة غير شرعية ام دخلوا عبر قنوات رسمية وتم السماح لهم من قبل الدولة، مستنكرا تنامي ظاهرة الحزب اليميني التي بدأت تظهر في الغرب ونستنكرها ثم نقوم نحن بنفس الأمر فكيف لنا نعيب على الآخرين هذه اللغة ونطبقها علي بلادنا؟

وتابع قائلا ان حديثنا عن هذا الأمر لا يمنع من دراسة التركيبة السكانية وعلاجها في ظل الخطر المحدق على هوية أبناء البلد والبحث في الأسباب والعلاج دون المساس بكرامات الناس او التعدي عليهم.

د.عادل الدمخي وعالية الخالد وسعاد العتيقي ود.غدير أسيري وعلي خاجة (عادل سلامة)

الدمخي: هل دخل الوافدون إلى الكويت بصورة غير شرعية أم عبر قنوات رسمية؟!

الخطاب الفئوي:

من جانبها، قالت د.غدير أسيري إننا نرفض الخطاب الذي يتم إطلاقه عبر وسائل الإعلام من قبل قياديين في الحكومة عبر تعزيز خطاب الكراهية بأن هناك وافدين وكويتيين وان الوافدين هم السبب الرئيسي للعديد من المشكلات في الدولة، مؤكدة أننا نرفض الخطاب الفئوي لترامب ونقوم بتطبيقه في الكويت بل اننا نعزز الخطابات المدنية التي تنبذ العنصرية والفئوية.

وأشارت د.أسيري إلى أن هذا المقيم ساهم في يوم من الأيام بتأسيس القطاع الصحي والقطاع التعليمي في الكويت، مؤكدة ان الوظائف التي ذات طابع خاص او لها خصوصية كالدفاع والداخلية لا تكون إلا لأبناء البلد ولا يسمح لغيرهم فيها.

4 ملايين فرد

وبدورها، قالت عالية الخالد ان 50٪ من العاملين الوافدين هم عمالة بسيطة بتعليم بسيط و 8٪ من العاملين الوافدين هم حملة شهادات جامعية، مشيرة الي ان التعداد السكاني لسنة 65 و75 و85 يظهر أن الكويتيين أقلية بنسبة 30٪.

وتابعت قائلة: ان التعداد السكاني لسنة 95 يظهر أن الكويتيين ارتفعوا إلى نسبة 42٪.. فماذا حصل؟! لافتة إلى أن خلل التركيبة السكانية يضغط على موارد الدولة الطبيعية لتغطية 4 ملايين فرد.

وأشارت إلى أن الوافدين يشكلون 30٪ من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي وهي تعادل 5٪ فقط من إجمالي الوافدين، ما يعني ان القطاع الخاص يعتمد اعتمادا قويا على الوافدين، متسائلة: هل المطالبة تكون بترحيل الوافدين أم باستبدال الموظف الوافد في الحكومة بكويتي كبداية؟

وأشارت الخالد الي ان هناك 800 الف من العمالة الهامشية من أصحاب الجرائم والمشاكل والأوبئة حسب تقرير وزارة الداخلية لعام 2008 لافتة إلى أن انه في ديسمبر 2016 نشر عبر وسائل الاعلام أنه مطلوب استبعاد مليون عامل هامشي، فماذا حصل مع الـ 800 ألف عامل من العام 2008.

وأوضحت ان وزيرة الشؤون هند الصبيح تقر بعدم وجود تجار إقامات، فهل هذا صحيح؟ نعم صحيح لعدم وجود تشريع قانوني يصنف ويجرم تجارة الإقامات، والمطلوب تصنيف تجارة الإقامات كجناية وليس جنحة، متسائلة: هل يعقل مساواتهم بعقوبة المشاجرة؟

وقالت: انه لحل قضية التركيبة السكانية يجب ان تكون هناك إستراتيجية تنفذ على مراحل، الأولى التخلص الفوري من العمالة الهامشية من خلال الإبعاد، والثانية عبر تشديد وتغليظ العقوبات الضابطة لاستقدام العمالة، وثالثا إصدار تشريع يجرم تجارة الإقامات ويعتبرها جناية، مشيرة إلى أن الرابعة إعادة النظر في عدد الوافدين ومدى احتياج سوق العمل اليهم، والخامسة استقدام العمالة ذات المؤهلات العلمية لرفع الإنتاج والكفاءة، وسادسا تشجيع الكويتيين على العمل في قطاع الخاص وتقديم التدريب المهني اللازم.

وأشارت الي ان نجاح رؤية 2034 يرتبط بسرعة وفاعلية حل قضية التركيبة السكانية، مشيرة الي ان من ركائز الرؤية إدارة حكومية فاعلة، وعليه ننتظر فاعلية الحكومة لحل هذه القضية.

الاحتلال حالة استثنائية

اما الناشط علي خاجة فقال: ان بناء أي بقعة أرض للعيش فيها يتطلب وجود أساسيات لبناء هذه البقعة المأوى فمن يقوم ببنائها هم وافدون وعمل الطرق يقوم به وافدون وإنتاج الكهرباء والماء يقوم به وافدون، مشيرا الي ان علينا فهم مشاكلنا ومعالجتها دون تحميل أخطائنا للغير ولكن للاسف نحن نشتري الوهم ونقنع أنفسنا به.

واشار الي ان الاحتلال حالة استثنائية وليس ضمن السياق الطبيعي مع انه امر بطولي ويثمن لهؤلاء الذين كانت لهم ادوار مشهودة واعمال رائعة خلال فترة الاحتلال التي اظهرت ان الكويتيين قاموا بكل شيء، متسائلا: كيف يتم بناء دولة ونحن مازلنا نسأل عن أسعار العمالة المنزلية في مكاتبهم؟